المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

12/04/2013

# بنعربية: تبعية النيابة العامة تؤدي إلى عدم التحقيق بشكل جدي

أكد سعيد بنعربية، المستشار القانوني للجنة الدولية للحقوقيين أن اختصاص المحاكم العسكرية يجب أن يكون محصورا في إطار المخالفات العسكرية، وليس في محاكمة المدنيين، وهو ما اعتبره ضرورة حتمية تستدعي إصلاحا شاملا للقضاء العسكري في توجهه، وذلك خلال ندوة صحفية بالرباط حول إصلاح القضاء، تحت شعار"إصلاح السلطة القضائية بالمغرب على ضوء مقتضيات الدستور الجديد والمعايير الدولية".

**إصلاح الترسانة القانونية**

وشدد بنعربية على أن إصلاح الترسانة القانونية يعد بمثابة المدخل الأساسي لإصلاح النظام القضائي بالمغرب، معتبرا أن الدستور الجديد يفتح الباب لمجموعة من الإصلاحات الجوهرية في هذا السياق.

وحول المشاكل التي تواجه القضاء، أفاد بضرورة استقلال المجلس الأعلى للسلطة القضائية، منح صلاحيات للسلطة القضائية، خاصة فيما يتعلق بالجانب السلوكي وأخلاقيات المهنة، وكذا ضرورة أخذ مشورة المجلس في كل مشاريع القوانين التي لها صلة بالنظام القضائي.

**استقلالية النيابة العامة**

كما طالب بضرورة أن يكون المعهد العالي للقضاء تابعا للمجلس وليس لوزارة العدل والحريات، علاوة على استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية، حتى يتسنى للقاضي ممارسة المهام المنوطة به باستقلالية تامة دون تدخل جهة معينة في مسار القضايا والأحكام، مذكرا في هذا الصدد بأن تبعية النيابة تؤدي إلى عدم التحقيق بشكل جدي في قضايا المتابعة في حقوق الإنسان، و ذلك بسبب الأخذ بالنموذج الفرنسي على علاته حسب تعبيره.

كما اعتبر المستشار القانوني أنه لا يوجد نظام نموذجي، على اعتبار أن كل نظام قانوني له عيوبه وزلاته.

**الإصلاح يضمن ثقة المستثمرين**

**قدمت جميلة السيوري، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان مجموعة من التوصيات والمقترحات تتعلق باستقلال القضاء، مؤكدة أن إصلاحه يضمن الحصول على ثقة المستثمرين، وخلق بنية قضائية ملائمة لحقوق الإنسان، وتهم المقترحات التأكيد على الاستقلالية المالية والقضائية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، المطالبة باستقلالية النيابة العامة عن الجهاز التنفيذي ووزارة العدل، تجريم الاختفاء القسري وكذا ضرورة التجريم الصريح للاغتصاب الزوجي، إصلاح منظومة القضاء العسكري، وكذا مراجعة نظام المساعدة القضائية بشكل يستجيب لمطالب الفئات الهشة.**

**مشاكل المنظومة القضائية**

واستعرضت سهير بلحسن، رئيسة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان مختلف المعيقات التي تواجه المنظومة القضائية في المغرب، والتي يعتبر إصلاحها ضرورة ملحة، تضمن للمواطن إعادة بناء الثقة بعدالة بلده على حد قولها.

كما أشارت إلى ضرورة احترام المغرب للعديد من الاتفاقيات التي وقعها، خاصة أن المجتمع المدني يدق ناقوس الخطر، وينادي بوجوب ملائمة القضاء للمعايير الدولية.

وأفاد ميشيل توبيانا، رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان بأن المغرب انخرط بقوة في مسلسل الإصلاح القضائي، عن طريق توقيع جملة من الاتفاقيات، معتبرا أن العدالة تهم مختلف شرائح المجتمع، ولا تقتصر فقط على ممارسيها.

كما شدد على ضرورة إشراك مختلف الفاعلين في الحقل القضائي، مؤكدا أنه يجب مناقشة الإصلاح من منطلق النصوص القانونية، دون إغفال المسيرة و الديناميكية التي يشهدها المجتمع المغربي.

الندوة التي نظمتها كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين، عرفت مشاركة العديد من الفاعلين في مجال حقوق الإنسان، والمهتمين بالشأن الجمعوي.

# السيوري عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان تدعو إلى ضرورة أن يضمن النظام الأساسي للقضاة تأديتهم لوظائفهم بحرية

دعت جميلة السيوري، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيسة جميعة "عدالة" والعضو بالفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، إلى ضرورة أن يضمن النظام الأساسي للقضاة تأديتهم لوظائفهم بحرية وبصفة مستقلة وبدون أي نفوذ أو ضغوط أو تدخلات من قبل أي سلطة أخرى.

قالت جملية السيوري، خلال ندوة في موضوع حقوق الإنسان تم تنظيمها تظمت الخميس 11 أبريل الجاري بالرباط، إن بقاء النيابة العامة تحت نفوذ وزير العدل أثر بشكل سلبي على إجراء تحقيقات ومتابعات جنائية في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

# المحكمة تنقذ مجلس اليزمي بعد رفضها قرار طعن الوكيل العام سرحان لإسقاط القضاة والأطباء

5751/5

عبد الإله شبل

رفضت غرفة المشورة لدى محكمة الاستئناف بخريبكة، يوم الاثنين الماضي، الطعن الذي تقدم به الوكيل العام جمال سرحان، ضد قرار نقابة المحامين بخريبكة القاضي بحفظ الشكاية، في الملف الذي تقدم به أحد المحامين من بني ملال ضد المحامي علال البصراوي، رئيس المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بخريبكة، وعضو المجلس الوطني بكونه يوجد في حالة تنافٍ كمحام وفي الوقت نفسه يتوفر على عضوية داخل المجلس، وهو ما اعتبر سابقة قضائية واجتهادا مرجعيا في تاريخ القضاء بالمغرب.

وحسب مصدر جريدة «الخبر»، فإن قرار المحكمة أنقذ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يعتبر المحامي البصراوي عضوا فيه عينه الملك محمد السادس، من حالة التنافي هاته، خاصة أن أعضاءه من المحامين والقضاة والأطباء وغيرهم سيقعون في حالة تنافٍ.

وأكد قرار غرفة المشورة باستئنافية خريبكة أن عضوية المحامي علال البصراوي، الذي يشغل في الوقت نفسه رئيس المجلس الجهوي لحقوق الإنسان، ليست متنافية مع ممارسته لمهنة المحاماة، وهو الأمر الذي أدى إلى إغلاق النقاش الدائر بالمجلس الوطني حول إمكانية التشطيب على القضاة والمحامين والأطباء الأعضاء فيه والذين تم تعيينهم بظهير شريف.

وعلمت «الخبر» أنه على هامش هذه القضية، ومن خلال اتصالات، تبين أن الوكيل العام جمال سرحان تبرأ في الكواليس من إجراء هاته المسطرة تلقائيا، حيث أكد لعدد من القضاة والمحامين، يضيف مصدرنا، أنه استجاب لـ«رأي» من داخل وزارة العدل والحريات، الذي لم يكن سوى مديرية الشؤون المدنية.

وقال مصطفى المانوزي، أحد المحامين من دفاع علال البصراوي، في تصريح للجريدة إن :«هذا القرار هو قرار حكيم لأن بمقتضاه سنتفادى الارتباك القانوني في المراكز والمناصب المرتبطة بالمهام الاستشارية التطوعية»، مضيفا «نتمنى أن تكون هاته المسطرة بيضة الديك الفريدة، خاصة ونحن مقبلون على تكريس استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، كما نتمنى ألا تعاد الكرة بالطعن في النقد، الذي هو حق مشروع، لكن ألا يكون تعسفيا أو يراد به باطل».

وكان دفاع المحامي البصراوي قد تساءل عن صمت النيابة العامة في شخص رئيسها أمام هذه «الإساءة» للظهير الشريف، الذي عين كل هؤلاء وقد اعتبر تصرف الوكيل العام محرجا للقضاة والمسؤولين، لأن المستهدف من هذا الإجراء هو كفاءة ومصداقية مؤسسة النيابة العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون مهنة المحاماة لا يعتبر الجمع بين المهنة والعضوية في المجلس الوطني متناقضة وخرقا للقانون.

# لجنة حقوق الإنسان تدخل سجن العيون

في خطوة استحسنها نزلاء سجن العيون، قامت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ( فرع العيون الساقية ) برئاسة " محمد سالم الشرقاوي " ظهر اليوم الخميس 11 أبريل الجاري، بزيارة تفقدية لسجن مدينة العيون أو ما يسمى بـ " الإصلاحية " حيث أطلع أعضاء اللجنة على مرافق المكتبة التي تم تشييدها بالسجن في إطار شراكة موقعة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية العامة لإدارة السجون، و التي تهدف إلى تمكين سجناء إصلاحية العيون من فرص المطالعة في ظروف أحسن و نشر ثقافة المطالعة و صقل المواهب الثقافية وتسهيل ظروف إعادة إدماج السجناء .

وتدخل الزيارة التي قام بها أعضاء اللجنة الجهوية في إطار برنامجها الذي يستهدف المؤسسات الاجتماعية و الخيرية و السجنية للإطلاع على المكتبة و قياس نسبة إقبال السجناء عليها، إضافة إلى عقد جلسات انفرادية مع بعض السجناء الذين يعانون من أعراض مرضية و الذين عددوا مطالبهم أمام اللجنة في تمكينهم من الطبيب و زيارة أطباء أخصائيين.

وقد علقت زيارة رفاق الشرقاوي لإصلاحية العيون، صدى طيبا في صفوف السجناء الذين وجدوا في أعضاء اللجنة خير أنيس للتعبير عن معاناتهم، خاصة بعدما بادر رئيس اللجنة إلى الاستماع إلى شكاوي مجموعة من السجناء. منها ما هو آني سيكون اللجنة مرغمة على حلها فور مغادرتها أسوار السجن.

و إلى ذلك من المنتظر أن تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مساء اليوم الخميس اجتماعا ستعكف فيه جميع أعضائها للتقرير زيارتها للسجن.

# منظمات دولية تؤكد أن الدستور الجديد للمملكة يعد مدخلا هاما لمباشرة إصلاح منظومة القضاء

الرباط /11 أبريل 2013 (و م ع) أجمعت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية لحقوق الإنسان، اليوم الخميس الرباط، على التأكيد بأن الدستور الجديد للمملكة يوفر إطارا رئيسيا ومدخلا هاما لإصلاح السلطة القضائية بالمغرب.

وأوضحت هذه المنظمات الحقوقية الثلاثة، خلال ندوة صحفية نظمتها حول موضوع "إصلاح السلطة القضائية بالمغرب على ضوء مقتضيات الدستور الجديد والمعايير الدولية" بهدف تسليط الضوء على مضمون مذكرة مشتركة بشأن إصلاح السلطة القضائية رفعتها مؤخرا إلى السلطات العمومية، أن هذا الإصلاح يمر بالأساس عبر بلورة عمل ومهام المجلس الأعلى للسلطة القضائية، المتضمن في الدستور الجديد، والذي يسهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة، ولاسيما في ما يخص استقلالهم وتعيينهم وترقيتهم وتقاعدهم وتأديبهم، علاوة على وضع تقارير حول وضعية القضاء ومنظومة العدالة.

كما تؤكد المذكرة المشتركة على ضرورة مراجعة النظام الأساسي للقضاء واستقلال النيابة العامة، وإعادة النظر في مهام وصلاحيات المحاكم العسكرية، فضلا عن جملة من التوصيات الهادفة إلى التوفيق بين الإطار القضائي المغربي والقانون الدولي والمعايير الدولية المتعلقة باستقلال السلطة القضائية وضمان حيادها.

وفي هذا السياق، أكدت رئيسة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان السيدة سهير بلحسن أن الفيدرالية تواكب منذ سنوات عديدة "الجهود الجبارة" التي تقوم بها المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني في المغرب بهدف النهوض بمنظومة القضاء، معتبرة أن هذا العمل يعد نموذجا يجب أن يقتدى به على صعيد البلدان الأخرى في المنطقة.

وذكرت بأن الفيدرالية عقدت، في إطار التحضير لهذه المذكرة المشتركة، عدة لقاءات مع مسؤولين مغاربة، خاصة على مستوى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة** العدل والحريات وعدد من المنظمات والجمعيات التي تعنى بالشأن الحقوقي، مشيرة إلى أن السلطات واعية بأهمية مباشرة إصلاح القضاء والارتقاء به، ولو أن المسار الواجب اتباعه لهذه الغاية "لا يزال يحتاج لبعض التدقيق والإجماع"، بما يتماشى مع المعايير الدولية ويعيد الثقة بالتالي للمواطن في منظومة القضاء.

بدوره، أبرز رئيس الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان السيد ميكائيل تيبانا أن المذكرة المشتركة تتضمن جملة من التوصيات التي اعتبرها ضرورية لإنجاح إصلاح منظومة العدالة وضمان استقلال السلطة القضائية، مشيرا إلى أن النصوص القانونية يجب أن تخضع لدينامية التجدد، وذلك بالنظر لكونها "لم توضع لتكون طوع من يمارسها بل لفائدة المواطنين".

وأشار السيد تيبانا، من جانب آخر، إلى أن إصلاح قانون القضاء العسكري يعد من النقاط الهامة المدرجة في التوصيات المتضمنة في المذكرة المشتركة، موضحا أنه يتعين مراجعة النظام الأساسي للقضاة العسكريين بما يتوافق مع المعايير الدولية.

وعن اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، أكد مستشارها القانوني السيد سعيد بنعربية أن الدستور الجديد للمملكة يشكل إطارا محفزا لإدخال إصلاحات هامة على الترسانة القانونية، خاصة من خلال تعزيز الاختصاصات الدستورية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بشكل يضمن استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية ويلحق المفتشية العامة للمصالح القضائية بهذا المجلس، ومنح هذا الأخير صلاحية إدارة المسار المهني لقضاة النيابة العامة.

وشددت هذه المنظمات الحقوقية على أهمية التوصيات الواردة في هذه المذكرة المشتركة، معتبرة أنها تشكل ضمانة لانخراط المغرب في منظومة قضائية عادلة تراعي المواثيق والمبادئ الحقوقية والمدنية والسياسية المعتمدة دوليا. وأعربت عن أملها في أن يتم تضمين هذه التوصيات في الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة الذي تشرف عليه وزارة العدل والحريات.

# المهرجان الربيعي الدولي لمسرح الطفل

تنظم حركة الطفولة الشعبية فرع الناظور بشراكة مع وكالة الجهة الشرقية المهرجان الربيعي الدولي 19 لمسرح الطفل خلال الفترة الممتدة من 16 الى 20 ابريل 2013، بالمركب الثقافي للناظور وفضاءات المدينة تحت شعار مسرح الطفل فرجة واحتفال ويهدف هذا المهرجان الثقافي الى النهوض بالشؤون الثقافية والتربوية والفنية على الصعيد الجهوي والوطني والدولي.

يشارك فيه عدد من الوفود المسرحية والكرنفالية والفلكلورية التي تعكس الغنى والتنوع الثقافي للبلدان المشاركة سواء من إفريقيا أو أسيا أو أوروبا ومن هذه التظاهرة الثقافية الكبرى جمهور الاطفال المنحدرين من مختلف المدن المغربية بالإضافة الى الجمعيات المحلية والجهوية والوطنية والدولية .

هذه التظاهرة الثقافية الكبرى تؤطرها ثلة من الشباب واليافعين تربوا وترعرعوا وتكونوا في احضان الطفولة الشعبية، حيث اكتسبوا عدة مهارات متنوعة مكنتهم وساعدتهم على ضبط الية التنظيم لمدة التظاهرة بكل حكمة وسلالة . بالإضافة الى لجنة تحكيم احترافية يترأسها الدكتور عبد الكريم برشيد وعضوية كل من الاساتذة نوال بنبراهيم سالم الكويندي، نور الدين بنكيران، سعيد المرسي، عبد الله زروال ويعود تاريخ اول دورة الى 1995 بمشاركة فرق مسرحية مدرسية محلية ليصل خلال الدورة الاخيرة الى صف المهرجانات الدولية وذلك بمشاركة فرق عربية وأجنبية في منافسة لنيل أوسكار المهرجان الذي عاد في الدورة الاخيرة الى فرقة المسرح البلدي بتازة بمسرحية تحت عنوان قوس قزح التي اخرجها نور الدين بنكيران .

ويتوزع برنامج العام لهذا المهرجان الى عروض مسرحية رسمية وذلك بالمركب الثقافي للناظور وأنشطة موازية في مختلف فضاءات المدينة موزعة على الشكل التالي :

العروض المسرحية الرسمية ( القاعة المركب الثقافي)

محترفات في الرسم والتشكيل والجداريات (المؤسسات التعليمية)

كرنفال المدينة : عروض فلكلورية متنوعة و مسرح هواء الطلق (أهم شوارع مدينة الناظور)

مدينة الاطفال : معامل تربوية ، التنشيط ، الرسم والتلوين، العاب ترفيهية ، بهلوان، مسابقات متنوعة (فضاء الكورنيش)

حفل توقيع كتاب : نكتب ونمرح ونلعب ونقرأ من اصدارات الطفولة الشعبية

**ندوة : حول العنف ضد الاطفال بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان**

زيارات ميدانية للمواقع السياحية داخل الاقليم والجهة

في تصريح لحسين الترك المدير الاعلامي للمهرجان حول الخصوصيات العامة للدورة قائلا :

أن أهم ما يميز هذه التظاهرة الثقافية في دورته 19 هو فضاء الاطفال كفضاء يؤثث لجمهور من الاطفال المولع باللعب والرسم والتلوين والتعود عل القراءة وهذه الاضافة النوعية تسعى الى خلق دينامية جديدة لمهرجان المدينة بالإضافة الى العروض المسرحية التي ستعرف عودة فرنسا للتنافس الى جانب دول كمصر والعراق وسلطنة عمان وتونس والإمارات العربية المتحدة .وألمانيا . وكما جرت العادة مشاركة فرق من داخل المغرب

وهكذا الكرنفال سيلبس هذه السنة حلة جديدة بوجود فرق فلكورية وتنشيطية لها باع في مسرح هواء الطلق ستملأ شوارع المدينة فرجة واحتفال طيلة مدة المهرجان , و ختاما نتمنى ان تتكلل مجهوداتنا بالنجاح والتوفيق خدمة لصالح الطفولة والمدينة

La nouvelle Tribune

# L'UE soutient les ONG pour plus de respect des droits de l'Homme

Quelques jours après sa prise de fonction, M. Rupert Joy, nouvel ambassadeur de l'Union Européenne au Maroc, accompagné de M.Driss Yazami, président du Conseil National des Droits de l'Homme et M. Kamal Lahbib, acteur associatif, a présidé la séance d'ouverture du séminaire d'échange avec les organisations de la société civile, le vendredi 05 avril à Rabat. Ce séminaire s'inscrit dans le cadre du nouveau programme de renforcement des capacités des organisations de la société civile, mise en place par l'UE dans la région de voisinage.

Adoptée par la Commission européenne le 20 septembre 2011, la facilité Société civile, qui s'inscrit dans le cadre de la politique du voisinage et le nouveau partenariat avec le Sud de la Méditerranée a pour objectif de renforcer le rôle et l'implication des acteurs non étatiques dans la promotion des réformes démocratiques dans les pays de voisinage. Elle prévoit d'apporter 22 millions d'euros aux pays destinataires de la politique de voisinage, dont 11 millions d'euros pour les pays du voisinage Sud.

Depuis 2000, environ 140 projets pour un montant de 40 millions d'euros ont été mis à la disposition de la société civile, dans les domaines de la lutte contre la corruption, la dépénalisation de la peine de mort, les droits des femmes, etc. «Avec la politique européenne de Voisinage, nous souhaitons accroître le rôle de la société civil», dixit M. Joy Rupert.

Ainsi, à l'occasion de ce séminaire, une enveloppe de 13,2 millions de dirhams, soit l'équivalent de 1,2 million d'euros est accordée aux ONG dans le cadre de la facilité société civile. De même, 18 nouveaux projets de partenariats avec la société civile, totalisant un montant de 44 millions de dirhams (financés en 2012), ont été lancés.

« La société civile est l'un de nos partenaires stratégiques au Maroc», a déclaré M. Rupert Joy, qui poursuit «j'arrive à un moment crucial pour le Maroc, puisque dispositif de la nouvelle Constitution renforce le rôle de la société civile.»

Pour sa part M. Yazami, Président du CNDH, a souligné la nécessité d'accélérer la mise en oeuvre des lois nécessaires pour que les nouveaux droits stipulés dans la nouvelle Constitution deviennent effectifs.

Ainsi, ce séminaire coïncide avec un contexte politique particulier pour le Maroc, où on mise sur une démocratie participative. Partant, le positionnement de la société civile et son implication dans les réformes revêt une très grande importance. Mais encore faut-il revoir toute l'organisation de la société civile. « Aujourd'hui, le Maroc compte 100 000 associations. Cette inflation cache d'autres aspects », a déclaré M. Kamal Lahbib, acteur associatif.

Le rapport du département de M.Choubani, ministre chargé des relations avec le parlement et la société civile, en dit long sur le manque de transparence qui entoure cette question cruciale.

**Leila Ouazry**